خلال افتتاح مقره الأول في الرميثية أمام حشد من الحضور

عبدالصمد: الغوغائيون لن ينجحوا في إرهاب الناس لمقاطعة الانتخابات

عدنان عبدالصمد وسط مؤيديه في مقره الانتخابي

عبدالصمد متحدثاً خلال افتتاحه المؤتمر الانتخابي أمس

كتب مصطفى كامل

حذر مرشح الدائرة الاولى عدنان عبد الصمد نواب الاغلبية في مجلس الامة المبطل من الاستمرار في غيهم وعنادهم، والركض وراء مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الوطن والمواطن.

وقال عبد الصمد في كلمة له امس الاول خلال افتتاح مقره الانتخابي الاول في الرميثية امام حشد من الحضور، ان قضيتنا اليوم هي انقاذ وطن لا البحث عن المصالح الضيقة التي تنطلق من حسابات سياسية ومعادلات انتخابية، والا فنحن كتيار فاعل في المجتمع من اكثر الناس اضرارا بالصوت الواحد.

واضاف ان «ديرتنا» الحبيبة تمر بمنعطفات تاريخية وحاسمة، تتطلب منا تظافر الجهود من الجميع لاعادة التفاؤل والازدهار اليها، واكمالا لمسيرة الاجداد والآباء بجعل الكويت دولة للمؤسسات يسودها الدستور والقانون.

واستطرد قائلا: حذرنا مرارا وتكرارا من اختطاف البعض للقرار السياسي، فتفاجأنا باختطاف البلد خلال الشهور الاربعة لمجلس الامة المبطل، حيث ذاقت الكويت مرارة التقسيم، وتبدد كل حلم جميل رسمناه «لديرتنا» الحبيبة، واصبح الناس يتساءلون بعفوية صادقة «وين رايحة الكويت؟!».

- ذقنا مرارة التقسيم خلال الأربعة شهور الماضية وتبدد كل حلم جميل رسمناه لديرتنا
- هناك تحد واضح من قبل ما يسمى «المعارضة» لهمجيتهم حتى بلغ التجريح القيادة السياسية
- النطق السامي جاء في الوقت المناسب قبل ضياع البلد وخسارة المسيرة الديمقراطية العريقة

لانها بالفعل كانت خانقة على مستقبلها.

واستذكر عبد الصمد مواقف وتصرفات نواب الاغلبية المبطلة الذين اخذتهم العزة بالاثم، اصحاب شعار «حماة الدستور»، ومحاولاتهم المتكررة بالغاء وتهميش زملائهم في المجلس، عبر تنبيههم بمخالفات دستورية لاقتراحاتهم، فيكون ردهم علينا بانهم الاكثرية!!

واعتبر ان النطق السامي لامير البلاد جاء في الوقت المناسب قبل ان تضيع البلد وتخسر مسيرتنا الديمقراطية العريقة في المنطقة، والذي كان كالبلسم الشافي على صدور المواطنين، ليعيد الامل من جديد لابناء الكويت، خصوصا بعدما اكدت القيادة السياسية على ضرورة تطبيق القانون على الكبير قبل الصغير، لاننا نعيش في دولة مؤسسات وقانون لا دولة فوضى.

واستغرب عبد الصمد من ممارسة هؤلاء الذين وصفهم «بالغوغائيين والفوضويين» من ارهاب الناس لمقاطعة الانتخابات بحجة ان المجلس المقبل غير دستوري كما زعموا واوهموهم سابقا بالنسبة لعدم دستورية مجلس 2009.

وتساءل: اي دستور وقانون يريد هؤلاء ؟، فتارة يضربون احكام المحكمة الدستورية بعرض الحائط لانها تخالف مصالحهم الشخصية التي قدموها على مصلحة هذا الوطن، وتارة اخرى يعتبرون ان احكامها شافية ووافية لانها جاءت حسب اهوائهم، فاصبح الدستور لعقا على السنتهم يحوطونه ما درت معايشهم، فاذا محصوا بالقانون قل الدستوريون.

وقال ان عنوان برنامجه للمسيرة الديمقراطية القادمة هو اعادة الامن والاستقرار للبلد حتى تنطلق بعد ذلك مسيرة التنمية والبناء الشامل، خصوصا ولله الحمد سقطت محاولات المقاطعة على الرغم من التضليل السياسي والنفسي بحق المواطنين، وكان اكبر فشل على اسلوبهم هو اعداد المرشحين وتنوعهم وتعدد مشاربهم.

وبين ان هناك تحديا واضحا من قبل ما يسمى «بالمعارضة» لهمجيتهم، حتى بلغ التجريح القيادة السياسية ليخترقوا بذلك القانون، مضيفا انهم بلغوا حدا توهموا انهم يملكون مفاتيح الوطنية ويوزعونها على من يشاؤون، ولكن اقول لهم انها الكويت «ديرة» الامن والامان والدستور والقانون، ولا يوجد احدا يملك الحق في احتكار الوطنية واختزالها هنا او هناك.

وتابع عبدالصمد: «هناك اشخاص تسفوا المجلس المقبل من قاموس المسيرة الديمقراطية لان زيد وعبيد او الفار الفلاني لم يترشحوا في الانتخابات البرلمانية الجارية، وانا اقول لهم «حامض على بوزكم»، لانها الكويت التي يجب ان نعبر بها الى بر الامان بفضل الله وجهود المخلصين، وسنشارك وادعو الجميع الى المشاركة بكثافة في مطلع ديسمبر المقبل انطلاقا من الحق الدستوري، وتمسكنا بوحدتنا الوطنية، وتحمل مسؤوليتنا امام العابثين بمقدراتنا، لانها الكويت التي ستبذل كل ما بوسعنا من اجلها.

واعتبر عبد الصمد في رده على من يحذره من ضياع تاريخه السياسي، ان نفسه وتاريخه السياسي فداء لمصلحة الكويت، لان الاخيرة هي الباقية ونحن الزائلون، ووجه عبد الصمد حديثه في الختام الى الحضور قائلا: «كونوا على يقين ان الكويت ستبقى واحة امن وامان، لاسيكون شعارنا «ابتسم انها الكويت».

منع نشر أي دعوة لتنظيم انتخابات فرعية
وزير الإعلام يصدر قراراً بشأن ضوابط التغطية الإعلامية لانتخابات مجلسي الأمة والبلدي

الشيخ محمد العبدالله

اصدر وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله امس قرارا وزاريا بشان شروط وضوابط التغطية الاعلامية والاعلان والترويج لانتخابات مجلس الامة والمجلس البلدي.

ونص القرار في مادته الاولى على ان «تسري احكام هذا القرار من تاريخ نشر الرسوم او القرار بالدعوة لانتخابات مجلس الامة او المجلس البلدي في الجريدة الرسمية وحتى اعلان نتائجها النهائية».

واكدت المادة الثانية انه «لايجوز طبع او نشر او بث او اعادة بث كل ما من شانه الدعوة الى تنظيم انتخابات فرعية او الاشتراك فيها او الدعاية لها او الاعلان عن اي اخبار او بيانات تتعلق بها كما لا يجوز الاخلال بحرية الانتخاب او بنظامه باي وسيلة من الوسائل».

واوجبت المادة الثالثة من القرار على جميع وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عند تغطيتها لانشطة المرشحين للانتخابات التمييز بين الخبر الاعلامي والاعلان الانتخابي «وذلك ببيان الصفة الاعلانية على الاخير».

وشددت المادة الرابعة من القرار على وجوب ألا تتضمن التغطية الانتخابية ما يسيء الى المرشحين او غيرهم بصورة مباشرة او غير مباشرة باي وسيلة من الوسائل سواء بالكلمات او الصور او الرموز او الكتابة او الرسوم او غيرها.

ونصت المادة الخامسة على انه «لايجوز» ان تكون طريقة او اسلوب الدعاية او التغطية الانتخابية متضمنة تقديم اغراءات مالية او اعطاء او عرض او تعهد باعطاء الناخب شيئا من ذلك لحمله على التصويت على وجه معين او على الامتناع عن التصويت.

واوجبت المادة السادسة على وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عند اجراء او بث او اعادة بث الاحصائيات واستطلاعات الرأي الالتزام بذكر الجهة التي اجرته وطريقة وتاريخ اجرائه وعدد المشمولين بالاستطلاع كما يجب ان تكون الاحصاءات والاستطلاعات صادرة عن شركة مرخص لها بممارسة هذا النشاط من الجهات الرسمية بالدولة.

واوجبت المادة ذاتها على وسائل الاعلام عدم الاعلان عن الاحصاءات ونتائج استطلاعات الرأي في يوم الاقتراع واليوم السابق عليه وكذلك عدم الاعلان عن نتائج الانتخابات او معدلاتها ونسبها قبل الاعلان عنها من المصادر الرسمية.

وحظرت المادة السابعة من القرار بث او اعادة بث او نشر اي لقاءات او برامج او تقارير مع او عن اي من المرشحين لانتخابات مجلس الامة او المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم السابق عليه.

وشددت المادة الثامنة على عدم جواز بث او اعادة بث او نشر اي من التقارير او المصنفات المرئية والمسموعة المتضمنة دعاية او تغطية اعلامية عن اي من المرشحين او عن الانتخابات عامة الا اذا كانت متفقة واحكام القانون رقم «61» لسنة 2007 ولائحته التنفيذية واحكام القانون رقم «3» لسنة 2006 ولائحته التنفيذية المشار اليهما.

ونصت المادة التاسعة على ان تشكل لجنة من موظفي الوزارة ومن غيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى رصد الاداء الاعلامي لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة اثناء الانتخابات وتغطيتها لها والتاكد من مراعاتها لاحكام القرار وغيره من القوانين كما تتلقى اللجنة المشكلة الطلبات والشكاوى وبحثها والتحقق من صحتها واتخاذ الاجراءات اللازمة بشانها، واكدت المادة العاشرة انه في حالة مخالفة اي من احكام هذا القرار تطبق الاحكام المبينة بالقوانين ارقام «35» لسنة 1962، و«3» لسنة 2006، و«61» لسنة 2007، المشار اليها والقوانين الاخرى ذات الصلة.

واوجبت المادة الحادية عشرة من القرار على جهات الاختصاص تنفيذ «هذا القرار - كل فيما يخصه وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره».

المحكمة الإدارية تؤجل الطعن بوقف الانتخابات ومرسوم الصوت الواحد إلى جلسة 19 الجاري

قررت الدائرة الادارية الخامسة بالمحكمة الكلية امس تأجيل الدعوى رقم 3957 لسنة 2012 الخاصة بوقف انتخابات مجلس الأمة وبمرسوم الصوت الواحد الى جلسة 19 نوفمبر الجاري للرد من قبل المدعي والمدعى عليهم «مجلس الوزراء».

وتقدم محامي المدعى عليهم بمذكرة دفاع التمس فيها من المحكمة حجز الدعوى للحكم في الدفع المبدى بشأن الاختصاص والقضاء «بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى» على الوجوه المبينة باسباب المذكرة والزام رافعها المصاريف والاتعاب مع الاحتفاظ بحق المدعى عليهم في ابداء الدفاع الموضوعي لحين الفصل في الدفع.

وكان مجلس الوزراء اعتمد في الـ20 من اكتوبر الماضي وبناء على توجيهات سمو امير البلاد مشروع مرسوم بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بغرض معالجة آلية التصويت فيه اذ يقضي بحق كل ناخب الادلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها.

وجاء في المذكرة الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على ثلاثة وجوه تمثل الأول في عدم اختصاص القضاء الاداري بالرقابة على الاعمال التشريعية «القوانين» مستدلة بحكم محكمة التمييز بالطعن رقم 153 لسنة 1986 تجاري والصادر بجلسة 14 يناير 1987 والحكم في الطعن رقم 2045 الدائرة الاولى والصادر بجلسة 13 مارس 2004 في حين تمثل الوجه الثاني لعدم الاختصاص في «مبدأ الفصل بين السلطات».

وبخصوص الوجه الثالث بينت المذكرة انه جاء لعدم الاختصاص باعمال السيادة حيث تنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 23/1990 بشأن تنظيم القضاء على انه «ليس للمحاكم ان تنظر في اعمال السيادة» والتي عرفها الطعن رقم 2/1993 دستوري بجلسة 27 ابريل 1999.

واوضحت أن «هذه الاعمال وان كانت لا تقبل الحصر والتحديد والمرجع في تحديدها للقضاء ليقرر ما يعتبر من اعمال السيادة وما لا يعتبر منها الا انه يجمعها اطار عام هو «ان تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية مستهدفة المصالح العليا للجماعة وتأمين سلامتها وامنها في الداخل والخارج».

واشارت الى انه يراجع في ذلك مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة التمييز في يونيو 1996 القسم الثاني «المجلد الاول صفحة 518 القواعد 1 و2» وكذلك حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم 4 لسنة 2012 قضائية والصادر بجلسة 9 اكتوبر 1990.

ويقضي هذا الحكم سالف الذكر بأن «خروج اعمال السيادة عن ولاية القضاء يعد احدى صور التطبيق الامثل لاعمال المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يوجب اقامة توازن دقيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تتولى كل من هذه السلطات صلاحياتها التي خلعها عليها الدستور وفي الحدود التي رسمها دون افتئات من احداها على الاخرى».

واضافت المذكرة ان حكم محكمة النقض في الطعنين 9552 لسنة 1964 و51910 لسنة 1967 مجلسة 24 يونيو 1999 ذكر ان تلك الاعمال لا تقبل بطبيعتها ان تفرض اي رقابة عليها باستثناء الرقابة السياسية التي تمارسها السلطة التشريعية وذلك لما تتميز به اعمال السيادة من الصبغة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من اعتبارات سياسية فهي تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فينعقد لها في نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسهر على احترام دستورها والاشراف على علاقاتها مع الدول الاخرى وتأمين سلامتها وامنها في الداخل والخارج، وبينت ان الاعمال التي تصدر في هذا النطاق غير قابلة بطبيعتها لان تكون محلا للتقاضي لما يكتنفها من اعتبار سياسي يبرر تخويل السلطة التنفيذية الحق في اتخاذ ما ترى فيه صلاحا للوطن وامنه وسلامته دون تعقيب من القضاء او بسط الرقابة عليها فيه.

انسحاب 4 مرشحين من الانتخابات

أعلنت الادارة العامة لشؤون الانتخابات في وزارة الداخلية أمس انسحاب اربعة مرشحين عن خوض انتخابات مجلس الامة 2012 ليصل اجمالي المرشحين المتنازلين منذ قفل باب الترشيح الى 24 مرشحا.

وقالت الادارة في بيان صحافي انه تم تنازل ابراهيم جاسم محمد سليمان القلاف من الدائرة الثانية ونجيب سعيد محمد احمد العوضي من الدائرة الثالثة فيما تنازل عبدالله راشد عبدالله الفجي من الدائرة الرابعة وصالح شجاع ماضي عامر العجمي من الدائرة الخامسة. ونبهت الادارة الى ان اخر يوم للانسحاب من الترشح في انتخابات مجلس الامة 2012 هو يوم 23 نوفمبر الجاري.

أكد أن العلاج في الخارج حق للجميع
المري يطالب بالاستعجال في تنفيذ التأمين الصحي للمواطنين

ناصر المري

استنكر مرشح الدائرة الخامسة ناصر عبدالمحسن المري تردي الخدمات الصحية والتمريضية في بلد غني كالكويت، مشيرا الى انه بالرغم ان ميزانية وزارة الصحة التي تتجاوز المليار دينار سنويا يستمر تدني خدمات الصحة والتمريض في الكويت.

وبين المري في تصريح صحافي ان هذا التردي يتمثل في قلة المستشفيات الحكومية وندرتها، فضلا عن غياب المنشآت الصحية المتخصصة والترهل والروتين القاتل داخل المستشفيات الحكومية، لافتا الى انه في المقابل ارتفع معدل اعتماد الكويتيين على الخدمات الطبية للقطاع الخاص وعلى حساب ميزانية الاسرة الأساسية غالبا.

وشدد المري على ضرورة زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة في المناطق والمحافظات لاسيما البعيدة عن المراكز الموجودة حاليا، فضلا عن تطوير المستشفيات والمراكز الموجودة وتجهيزها باحدث المعدات والأجهزة الطبية.

وطالب بضرورة الاسراع في العمل على فتح فروع متخصصة لاكفا المستشفيات والمراكز الصحية العالمية في الكويت وإشراكها في إدارة وتطوير الخدمات الطبية والتدريب المستمر للكوادر الوطنية والسعي لتحويل الكويت مركزا طبيا للمواطن الكويتي ودول الجوار.

ودعا المري إلى الاستعجال في تنفيذ مشروع التأمين الصحي للمواطنين، بما يتيح لكل مواطن الحق في العلاج باي مستشفى حكومي او خاص، مطالبا بأن يكون هذا التأمين الصحي من الفئة الذهبية، حتى يتاح للمواطن العلاج في الخارج تحت مظلة هذا التأمين الصحي، وأكد أن العلاج في الخارج حق للمواطنين كافة، مطالبا بضرورة التعامل معه وفق هذا المبدأ ريثما يتم اصلاح واقع المؤسسات والمستشفيات المحلية.

ودعا المري المجلس المقبل إلى ضرورة سنّ قوانين ولوائح تدعم الكوادر الطبية الوطنية وتحد من هجرتها إلى القطاع الخاص والخارج.

القلاف: على الجميع احترام سيادة الدولة والحفاظ على أمن الوطن ووحدته

مواطف القلاف

أكدت مرشحة الدائرة الانتخابية الثالثة عواطف القلاف إن ترشحها للانتخابات البرلمانية المقبلة جاء انطلاقا من حرصها على المشاركة البناءة والحقيقية في كل ما من شانه الإسهام برفعة وطننا العزيز الكويت خلف قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، وتجسيدا لحب الكويت والتي قدمت لنا جميعا الكثير وفي جميع المجالات ونحن اليوم أحوج ما نكون إلى رد الجميل لكويتنا الغالية. وشددت القلاف على ضرورة إيجاد الوعي الاجتماعي لدى الجميع باحترام سيادة الدولة والقانون، والحفاظ على امن وطننا ووحدتنا الوطنية التي أرسى جذورها الآباء والأجداد منذ نشأة الكويت وفي أحلك الظروف وأصعبها فكانوا كالجسد الواحد.

وأبدت القلاف أهمية دور المرأة في المجتمع وضرورة حصولها على حقوقها الكاملة مع الاهتمام بالأسرة كمكون أساسي في المجتمع، والتركيز على فئة الشباب من خلال تأمين فرص التعليم الحديث، وإصلاح النظام التعليمي ورفع مستوى الجامعات والمعاهد، وتنمية مواهبهم وقدراتهم الرياضية وأنشطتهم المتنوعة التي تسهم ببناء شخصيتهم الوطنية.

الطراد: الحكومات ومجالس الأمة أهملت فيلكا.. جوهرة الكويت

مبارك الطراد

قال المرشح للانتخابات عن الدائرة الاولى مبارك سليمان الطراد: «طوال السنوات 22 الماضية كانت جزيرة فيلكا مهملة من كل الحكومات، ولم يستفد اهلها من اي مشروع يعيد الحياة الى هذه الجزيرة التي كانت لاف الاعوام محطة القوافل البحرية ورمز الحضارات في الكويت، بل انها جوهرة الجزر الكويتية، وبالتالي ليس منة من احد ان تستعيد هذه الجزيرة مجدها الذي كانت عليه».

واضاف: «تعمل العديد من الدول المجاورة على انشاء جزر اصطناعية لتقيم عليها المشاريع العمارية والسياحية بينما عندنا تحولت فيلكا الى جزيرة منسية حتى الاثارات التي فيها ورغم جهود التنقيب التي يجريها المجلس الوطني للفنون لم تتوفر لها الامكانات اللازمة لحمايتها واستغلالها سياحيا والتعريف بها عالميا، فالى متى ستبقى هذه الجزيرة مهملة؟ والتي متى سيبقى اهلها الذين قدموا للكويت الكثير من التضحيات وساهموا بجهد عظيم في الصمود ومقاومة الغزاة العراقيين مهملة؟ والتي متى ستبقى في الكويت تبكي الماضي الجميل، وتتحدث بشيء من الحسرة والكثير من الحسد عما وصلت اليه بعض الدول المجاورة؟ الا يستحق اهل فيلكا النظر بعين الاهتمام من الحكومة؟».